نقد الفيروزآبادي للجوهري إحصاءٌ وتحليلٌ

القسم الأول

د. عامر باهر الحيالي(*)

ملخص البحث

يستقري هذا البحث معجم (القاموس المحيط) للفيروزآبادي (817 هـ)، ليحصي فيه المواضع التي وجه مؤلفه فيها نقداً إلى الجوهري (حدود 400هـ) من خلال معجمه (تاج اللغة وصحاح العربية)، ومن ثم يتناول بالدارسة والتحليل مجالاته وصيغ أحكامه النقدية ليخلص من ذلك كله إلى التحقق من صواب ما وجه إلى الجوهري من نقد من عدمه، وذلك باستشارة كتب المحققين من علماء اللغة المعمول عليها في هذا الميدان، وقد اضطررت لأسباب تتصل بشروط النشر في مجلة آداب الرافدين أن أجزئ هذا البحث إلى قسمين، القسم الأول هو المنشور في هذا العدد، والقسم الثاني سينشر في عدد لاحق إن شاء الله.

(*) قسم اللغة العربية – كلية التربية الأساسية / جامعة الموصل.

توطئة:

صرح الفيروزآبادي (817) في مقدمة معجمه (القاموس المحيط) بالأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها من تأليفه هذا المعجم وحصرها بهدفين اثنين هما:

- **جمع اللغة واستقصاء ألفاظها.**
- **والاستجابة إلى رغبة طلابه وأصدقائه من عشاق اللغة.**

لكن هذين الهدفين لم يكونا الوحيدين، بل هناك هدف أساسي لم يصرح به، إلا أنه يبدو واضحاً لمن يتأمل تلك المقدمة، ذلك هو حب الشهرة[1] الذي يلمح من تفاخره، واعتقاده أن المعجمات التي سبقته قد قصرت في تحقيقي مطمحه لهذا عقد العزم على تأليف هذا المعجم الذي أراد أن يكون "كتاباً" جامعاً بسيطاً ومصنفاً على الفصح والشوارد محيطاً[2] من هنا جاءت تسميته إياه (القاموس المحيط، لأنه البحر الأعظم)[3]، ومن اجل أن يحقق الشهرة التي كان يتطلع اليها، وليلفت القارئ إلى أهمية كتابه، وفضله على ما سبقه من كتب اللغة، تناول اكثر المعجمات العربية شهرة، وأصحها وأكثرها تداولاً بين الدارسين (تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل بن حماد الجوهري (حدود 400هـ)[4] فهجم عليه، وتعقب ما أهمله من

(1) ينظر: دراسات في القاموس المحيط: د. محمد مصطفى رضوان، ط1، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، 1393هـ ، 1973م، ص 73.

(2) القاموس المحيط: الفيروز آبادي، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر 1371هـ: 1952م، 30/1.

(3) م. ن: 3/1.

(4) وقد سوغ الفيروز آبادي سبب اختصاصه الصحاح من بين المعجمات العربية بقوله: (واختصصت كتاب الجوهري من بين الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة والأغلاط الفاضحة، لتداوله واشتهاره بخصوصه واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه) القاموس: 1/ 4.

ولا يجد قارئ (القاموس) عناءً كبيراً في تلمس هذا التوجه بدءاً بالمقدمة وانتهاءً بآخر مواده، فإن من يقرأ مقدمته يدرك أن مؤلفه قد "وضع نصب عينيه صحاح الجوهري، وأنه أراد أن يتفوق عليه، وأن ينتزع الإعجاب الذي ناله الصحاح منذ ظهوره وعلى امتداد أربعة قرون"(6) . ولقد تحقق للفيروز آبادي ما أراده فعلاً، وكان نقدهُ للجوهري وصحاحه من ابرز العوامل التي جعلته يحتل تلك المكانة المرموقة، فنال معجمه شهرة واسعة لا تقل عن شهرة الصحاح، وحسبه شهرة أن لفظة القاموس التي وسمه بها مؤلفه صارت عند المتأخرين مرادفة للفظة المعجم حتى أن أحدنا يسمع قائلاً يقول: قاموس الصحاح، وقاموس لسان العرب.... مما يدل على طغيان اسمه على المعجمات، بل سميت باسم القاموس كثير من المعجمات مثل: القاموس العصري وقاموس الجيب وغيرهما(7).

ومن اجل ذلك كله انحصرت مهمة هذا البحث المتواضع في تركيز الاهتمام على مسألة نقد الفيروز آبادي للجوهري وصحاحه يجعلها محوراً رئيساً لكشف ابرز معالم هذا النقد وتوضيح دوافعه.

(5) ينظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: د. محمد ضاري حمادي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1401هـ، 1981م، ص 115.

(6) البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر : د. أحمد مختار عمر، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1976م، ص 166.

(7) مقدمة الصحاح: أحمد عبدالعزيز عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ص 173.

النقد بين الاعمام والإحصاء:

لم يقتصر الفيروز آبادي في مقدمة قاموسه على نقد الجوهري لإهماله كثيراً من مواد اللغة[8]، بل أشار إلى أن صحاحه لا يخلو من أخطاء وأوهام وَعَدَ بأنه سينبه عليها في متن قاموسه، وقد عبر عن ذلك بقوله: "ثم إني انتهيت فيه على أشياء ركب فيها الجوهري رحمه الله خلاف الصواب، غير طاعن فيه، ولا قاصداً بذلك تنديداً له، وإزراءً عليه، وغضّاً منه، بل استيضاحاً للصواب، واسْتِرباحاً للثواب وتحرُّزاً وحِذاراً من أن يُنْمي إلى التصحيف او يُعزى إلى الغلط والتحريف"[9] ، إن منْ ينعم في هذا القول يجد فيه إعماماً وغموضاً جعلا اللغويين والنقاد والباحثين متباينين في تقديرهم عدد المواضع التي "ركب فيها الجوهري خلاف الصواب" فمنهم من بالغ في هذه المسألة، ورأى أن الفيروز آبادي قد تتبع الجوهري في كل صغيرة وكبيرة[10] وبعضهم قدَّر عدد المواضع التي خطأ الجوهري فيها، ونسب إليه الغلط والوهم بـ (300) موضع، لكنه رأى أن أغلبها مبنيٌّ على التَّعَنّت والشّقاق[11] بينما ذهب باحث معاصر إلى أن ما وجده في متن القاموس من نقد لا يتساوق مع ما ذكره في مقدمته، إذ قال في هذا الصدد: "لقد صنف القاموس وكان منهجه أن يتعقب الصحاح كما أشار في مقدمة القاموس، غير

---

(8) لدينا بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثاني، مج 46، 1420هـ ـ 1999م، تناول ما استدركه الفيروز آبادي على الجوهري من مواد تحت عنوان (الاستدراك على الجوهري في المعجمات العربية الفيروز آبادي نموذجاً).

(9) القاموس: 1/ 4.

(10) ينظر: مقدمة الصحاح: 186 وما بعدها.

(11) ينظر: القول المأنوس: ابن الطيب الفاسي، نقلاً عن ابن الطيب الفاسي وأثره في المعجم العربي، علي حسين البواب، رسالة دكتوراه كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1978، ص 237.

يتضح مما تقدم ومما اطلع عليه الباحث من دراسات تناولت مواضع تخطئة الفيروز آبادي للجوهري بأن أياً من تلك الدراسات لم تحاول أن تحصي مواضع التخطئة إحصاءً دقيقاً، ومن ناحية أخرى فان الاعمام الذي اكتنف تلك المقولة، وما انبثق عنها من نقد للجوهري في متن القاموس قد أثار جدلاً كبيراً منذ ألف القاموس حتى يومنا هذا، ليس حول تقدير عدد المواضع التي خطئ فيها الجوهري فحسب، بل حول مصداقية النقد الذي تضمنته أيضا، وقد ذهب النقاد في ذلك مذاهب ثلاثة:

الأول: رد أصحابه فيه هذه النقود، ودافعوا عن الجوهري وحاولوا تبرئته مما نسب إليه، ورأوا أن الفيروز آبادي قد تحامل عليه، وهذا يعني على وفق رؤيتهم عدم موضوعية ما وجه إليه من نقد، وأبرز من يمثل هذا المذهب ابن الطيب الفاسي (1170هـ) في كتابه (إضاءة الراموس) وعبدالرحمن بن عبدالعزيز التادلي عاش في القرن الثالث عشر الهجري في كتابه (الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد للصحاح)، وأحمد فارس الشدياق (1305هـ) في كتابيه (الجاسوس على القاموس) و (سر الليال)، ومحمد بن مصطفى الداودي المعروف بداود زاده (1017هـ) في كتابه (الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط) وآخرون غيرهم[13].

---

(12) مع معجم الصحاح وحواشيه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (17-18)، 1982، ص57.

(13) ينظر: مقدمة الصحاح: 188-189، والمعجم العربي نشأته وتطوره: د. حسين نصار، ط2، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1968، 2/ 606 وما بعدها.

الثاني: وقد عنى أصحابه بحصر زيادات الفيروز آبادي على الجوهري وتقصيره عنه وما خطأ فيه ويمثل هذا المذهب كل المدافعين عنه سواء أكانوا شراحاً أم معجميين[14].

الثالث: أراد أصحاب هذا المذهب أن يكونوا موضوعيين، فنصَّبوا أنفسهم حكاماً بين الرجلين، فردوا على الفيروز آبادي نقدهُ تارةً، وقصروا الجوهري تارةً أخرى، وأبرز من يمثل هذا المذهب محمد مرتضى الزَّبيدي (1206هـ) في معجمه (تاج العروس من جواهر القاموس)، الذي دفعته موضوعيته إلى أن يخالف شيخه (ابن الطيب الفاسي) في اكثر من مسألة[15]. ومن أجل ذلك كله اجتهد الباحث أن يكون لهذا البحث موقفٌ دقيقٌ ومحددٌ من هذه المسألة بشقيها:

1. تحديد عدد مواضع النقد.
2. التحقق من صحة ما وجه إلى الجوهري من نقد.

فبالنسبة إلى تحديد عدد مواضع النقد ارتأى أن يستند موقفه إلى إحصاء علمي دقيق لكل ما وجه إلى الجوهري من أوهام وأغلاط وتصحيفات في متن القاموس، وهكذا عقد العزم، وحقق الإحصاء المنشود فأظهرت حصيلته الدقيقة أن

(14) مقدمة الصحاح: 173.

(15) يبدو ذلك واضحاً في اقوال الزَّبيدي الاتية:

"وإذا علمت ذلك فاعلم انه لا توهم في كلام المصنف كما زعمه شيخنا فتأمل "التاج: 12 / 470.

" ومما سقناهُ من نص الجوهري آنفاً يرتفع إيراد شيخنا الناشئ عن عدم تكرير النظر في عبارته مع ما تحامل به على المصنف أعفاه الله وسامحه عن خسارته". التاج: 1/ 20 "فلا معول على ما تكلف شيخنا لانتصار الجوهري": 5/ 564 (ب). "فتأمل بالانصاف ودع سبيل الاعتساف/ التاج: 13/ 472 ـ 473. / تاج العروس من جواهر القاموس: الزّبيدي، تحقيق: أحمد عبدالستار فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت 1965 ـ 1983م.

الأجزاء	عدد مواضع النقد
الجزء الأول	156
الجزء الثاني	49
الجزء الثالث	61
الجزء الرابع	107

يتضح من هذا الجدول أن اكثر النقد قد تركز في الجزأين الأول والرابع، إذ بلغت نسبته فيهما اكثر من (70.7%) وهذا التفاوت راجع إلى أن الأبواب في القاموس متفاوتة تفاوتاً كبيراً من حيث عدد ما اشتمل عليه كل باب منها من نقد، وقد صادف أن مجموعة من أبواب الجزأين الثاني والثالث لم تشتمل مواردهما على أي نقد أو إذا ما اشتملت فإنه قليل جداً بالقياس إلى أبواب الجزأين الآخرين، والجدول الآتي يوضح هذا التفاوت:

اسم الباب	عدد النقدات	اسم الباب	عدد النقدات	اسم الباب	عدد النقدات
الهمزة	32	الزاي	02	القاف	06
الباء	27	السين	05	الكاف	04
التاء	03	الشين	01	اللام	33
الثاء	03	الصاد	09	الميم	35

الجيم	17	الضاد	01	النون	14
الحاء	11	الطاء	01	الهاء	02
الخاء	10	الظاء	0	الواو والياء	39
الدال	35	العين	13	الألف اللينة	0
الذال	04	الغين	03		
الراء	43	الفاء	20		

إن من ينعم في هذا الجدول يلحظ أن اكثر النقد تركز في مواد أبواب حروف الذلاقة (الباء والراء والفاء واللام والميم والنون)، ومواد بابي المهموز والمعتل الواوي واليائي إذ بلغ عدد النقود في هذه الأبواب الثمانية (243) نقداً، وإذا ما علم أن هذه الأبواب موجودة في الجزأين الأول والرابع باستثناء باب الراء الموزع بين الجزأين الثاني والثالث اتضح سبب كثرة النقد في الجزأين الأول والرابع. ويبدو أن سبب كثرة النقد في مواد أبواب حروف الذلاقة – يعود فيما نقدر- إلى كثرة التصحيف الذي يحدث في هذه الحروف، فضلاً عن كثرة الإبدال اللغوي بين هذه الحروف من جهة وبينها وبين حروف أخرى من جهة أخرى. أما سبب كثرة النقد في مواد بابي المهموز والمعتل فراجع إلى اختلاف نظرتي الجوهري والفيروزي آبادي إلى المهموز والمعتل من جهة والمعتل ذاته من جهة أخرى.

ومهما يكن فان هذه الإحصاءات تعني أن مواطن الغلط التي أشار الفيروز آبادي إلى أن الجوهري قد ركب فيها خلاف الصواب ليست سوى أخطاء قليلة لم

أما بالنسبة إلى التحقق من صواب ما وجه إلى الجوهري من نقد من عدمه فقد تبين أن تبني أي من المذهبين الأول أو الثاني لا يفضي إلى الحقيقة، كذلك فانه على الرغم من أن المذهب الثالث يعد منصفاً وعادلاً، فإن البحث لم يكتف بالاستناد إليه، بل عمد إلى التحقق من صواب هذه النقود من عدمه، بالرجوع إلى المعجمات العربية. وكتب المحققين من علماء اللغة المعمول عليها في هذا الميدان، ليخلص من ذلك كله إلى حكم عدل من دون تعصب أو انحياز ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وستكون مهمة المباحث اللاحقة تحديد مجالات النقد الرئيسة، ومن ثم تقويم صيغ أحكامه النقدية.

مجالات النقد:

شمل نقد الفيروز آبادي للجوهري مجالات متعددة يمكن حصرها بما يأتي:

1. النقد الصرفي.
2. النقد الدلالي.
3. التصحيف.
4. نقد الشواهد والمرويات اللغوية.
5. تصويب تصحيحات الجوهري.
6. النقد النحوي.

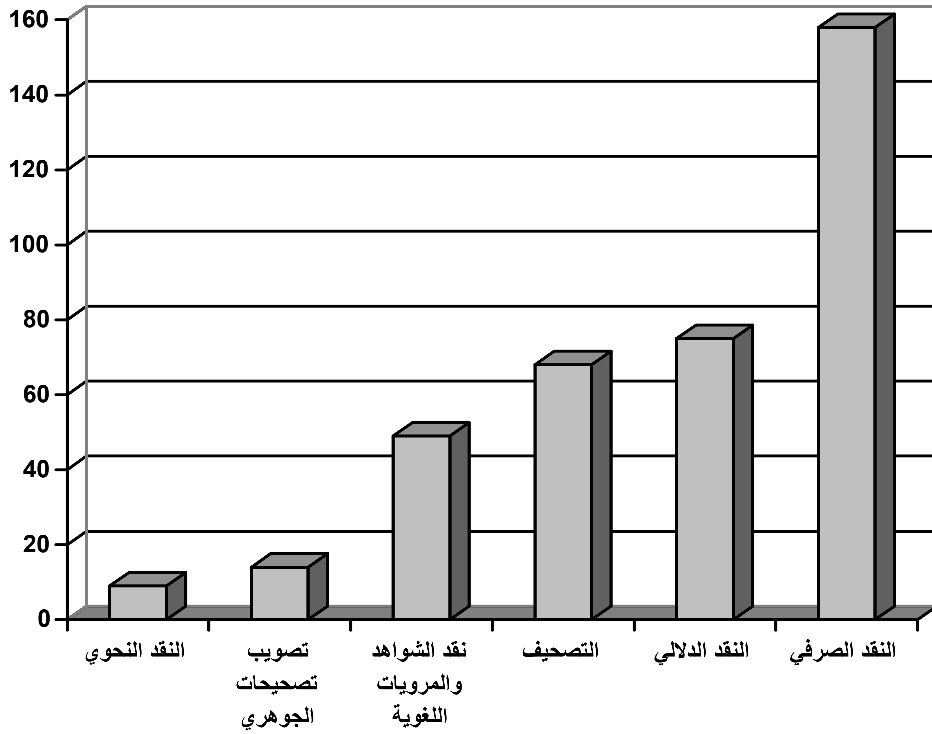
---

(16) يقال إن الصحاح ضم أربعين ألف مادة. ينظر: التاج، 1/ 73.

وقد تم إحصاء ما وجه إلى كل مجال من المجالات المذكورة آنفا من نقد وكانت نتيجة الإحصاء كما يوضحها الجدول الآتي:

النقد الصرفي	النقد الدلالي	التصحيف	نقد الشواهد والمرويات اللغوية	تصويب تصحيحات الجوهري	النقد النحوي	المجموع
158	75	68	49	12	9	373

يتضح من الجدول أن النقد المتصل بذات اللفظ المتمثل بنقد بنيته ودلالته ورسمه يكون نسبة عالية من مجمل ما وجه إلى الجوهري من نقد، إذ بلغت نسبته 80.69%، اما بقية النقد، وهو ما يدور حول اللفظ مما يتصل بنقد السياقات والتراكيب التي اشتملت على الألفاظ، والمتمثل بالنقد النحوي، والشواهد والمرويات اللغوية، وتصويب وتصحيحات الجوهري فقد تبين أن نقد الشواهد والمرويات اللغوية يكون اكثر من 64.6% من مجمل هذا النمط من النقد، وفيما يأتي شكل بياني يوضح نسب النقد في كل مجال:



الشكل (1) يوضح نسب النقد في كل مجال

وقد حاول الباحث تتبع تلك النقود في كل مجال من مجالات النقد، وتحليلها وتقويمها، وبما أن طبيعة البحث وحجمه لا يسمحان بعرض كل ما قام الباحث بتحليله، فانه سيقتصر على إيراد نماذج من كل مجال على سبيل المثال لا الحصر، ومن ثم مناقشتها مناقشة موضوعية، وسيقدم للقارئ في نهاية البحث ملحقاً يحدد فيه مواضع النقد في القاموس كله، بحسب مجالاته المذكورة في الجدول السابق، وسيعتمد على معيار الكثرة في أثناء الحديث عن هذه المجالات وكما يأتي:

أولاً: النقد الصرفي: ويشمل:

1. نقد بنية الألفاظ. 2. نقد منهج الجوهري المتمثل بنقد مواضيع المواد.

1. **نقد بنية الألفاظ:** خطأ الفيروز آبادي الجوهري في بنية الألفاظ فشملت التخطئة صيغ الجموع(17)، والنسبة إلى طائفة من الألفاظ(18) وتصغيرها(19)، وزيادة حروف في كلمات وأصالتها في كلمات أخرى(20)، وتحقيق الهمز في ألفاظ وعدم تحقيقه في أخرى(21)، واختلاف حركات فاء مجموعة من الألفاظ أو عينها أو لامها(22) ما بين فتح وكسر وضم، كما خطأه في وزن طائفة من الألفاظ(23) واشتقاقها وصيغها(24)، وفي اصل جذور بعض المواد من حيث كونه رباعياً أو ثلاثياً(25) وفي خلطه الاسم بالصفة(26) والاسم بالمصدر(27) والمهموز بالمعتل(28) وفي الإبدال والإعلال(29).

(17) ينظر: القاموس، 2/ 83.

(18) ينظر: م . ن: 1/ 57، 1/ 399، 1/ 271.

(19) ينظر: م . ن: 1/ 30.

(20) ينظر: م . ن: 1/ 198.

(21) ينظر: م . ن: 1/16، 4/ 383، 1/ 20، 1/16.

(22) ينظر: م . ن: 4/ 368، 4/ 100.

(23) ينظر: م . ن: 1/ 42، 4/ 35.

(24) ينظر: م . ن: 1/ 356-357.

(25) ينظر: م . ن: 3/ 373، 26/ - م. ن: 3/ 312.

(26) ينظر: م . ن: 3/ 312.

(27) ينظر: م . ن:1 / 379.

(28) ينظر: م . ن:1 / 33

(29) ينظر: م . ن: 1/ 364، 2/ 268.

وقد بلغ مجموع ما أخذه عليه في هذا المجال (79) مأخذاً، تبين أن (27) مأخذاً منها تتعلق ببنية أسماء أعلام من الرجال والنساء والمدن والقبائل والحيوانات. وفي أثناء شرح الزبيدي للقاموس أيد الفيروز آبادي في (27) موضعاً، وخالفه ليكون مع الجوهري في أربعين موضعاً، وفيما يأتي نماذج مما وهم فيه الجوهري في هذا المجال:

- قال الفيروز آبادي: "وأحمرُ قانئٌ صوابُهُ بالهمز ووهم الجوهري"[30] والحق أن الجوهري قد ذكر اللفظ مهموزاً تارة بقوله "وشيءٌ أحمرُ قانئ"[31] وغير مهموز تارةً اخرى بقوله: "وأحمرُ قانٍ أيْ شديدُ الحُمرَةِ"[32] وهذا يعني أنه لم تخف عليه صيغة الهمز فذكر (قانئ) في مادة (قنأ)، لكنه رجع فأعاد ذكره في المعتل (قنا)إشارة منه إلى جواز تخفيفه، والى هذا أشار الرازي بقوله: "قلتُ المشهورُ المعروفُ أحمرُ قانئ بالهمز كما ذكره أئمة اللغةِ في كتبهم حتى الجوهري رحمة الله فإنّهُ ذكرهُ في باب الهمز أيضا، ولو كان من البابين لنبَّهَ عليهِ، أو لذكرهُ غيرُهُ في المعتل، ولم اعرف أحداً غيره ذكره فيه، فيجوز أن يكون من سبق القلم"[33] وقد أثبت التحقيق تفرد الجوهري في ذكره في المعتل، إذ لم يعثر على نص لغيره من اللغويين الذين سبقوه، أو عاصروه يؤيده في ذكره

---

(30) ينظر: القاموس: 4/ 383.

(31) الصحاح: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، 1/ 66.

(32) م. ن: 6/ 2469.

(33) مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي، ط، دار الكتاب العربي، بيروت، 1967م، ص 554.

لكن إذا كان ذكره في المعتل لغة كما ذكر التادلي، لكان أشار الجوهري نفسه إلى ذلك، لأن منهجه في الصحاح واضح، فهو يشير إلى الألفاظ التي فيها لغة ثانية، وهناك مئات الإشارات من هذا القبيل في الصحاح، هذا فضلاً عن انه لو كان لغة لوجدنا له ذكراً في واحد من كتب اللغات والمعجمات التي سبقت الجوهري، أو

(34) ينظر: العين: الخليل بن احمد الفراهيدي، تحقيق د. إبراهيم السامرائي و د. مهدي المخزومي، دار الرشيد للنشر، بغداد/ 983، 5/ 220.

(35) ينظر: تهذيب اللغة: الأزهري، الدار المصري للتأليف والترجمة / مطابع سجل العرب، مصر 1963، 1/ 317.

(36) ينظر: مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1979، 5/ 30.

(37) ينظر: كتاب الملمع: أبو عبدالله الحسين بن علي النمري، تحقيق وجيهة أحمد السطل، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، 1976، ص 8، و ص 85.

(38) ينظر: أساس البلاغة: الزمخشري، ط3، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984، 2/ 278.

(39) ينظر: التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: الصغاني، تحقيق عبدالعليم الطحاوي وعبدالحميد حسن، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970، 1/ 99.

(40) الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد للصحاح: عبدالرحمن بن عبدالعزيز التدلي، مطبوع بهامش الصحاح، ط2 من مطبعة بولاق، 1875م، 2/ 537.

➢ قال الفيروز آبادي: "فَرْعُ كُلِّ شَيْءٍ أعلاهُ، ومن القوم شريفُهُم والمالُ الطَّائلُ المُعَدُّ، وَوَهِمَ الجوهريّ فَحَرَّكَهُ"[41]. والذي قاله الجوهري "فَرْعُ كُلِّ شَيْءٍ أعلاهُ، ويقالُ هو فَرْعُ قومِهِ للشَريفِ منهم"[42] وكلاهما بالتسكين، ثم قال بعد ذلك: "والفَرَعُ أيضا المالُ الطائلُ المُعَدُّ"[43]، وكما يتضح من نص الجوهري فإنه خص التحريك بالمال الطائل المعد وخص المعنيين الآخرين بالسكون، فهو لم يختلف مع علماء اللغة في ذلك، فقد ذكر الخليل[44] وابن فارس[45] والأزهري[46]، الفَرَع بالتحريك، وعنوا به المال الطائل، أما الفَرْعُ بالتسكين فهو أعلى كلِّ شيءٍ وشريفُ القومِ، لا خلاف في ذلك عند أئمة اللغة[47].

(41) القاموس: 3/ 63 – 64.

(42) الصحاح: 3/ 1256.

(43) م . ن: 3/ 1258.

(44) ينظر: العين: 2/ 126.

(45) ينظر: المقاييس: 4/ 491.

(46) ينظر: تهذيب اللغة: 21 / 357.

(47) ينظر: المحيط في اللغة: الصاحب بن عباد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط1، مطبعة المعرف بغداد، 1980، 2/ 95، ومختصر العين: أبو بكر الزبيدي، تحقيق د. صلاح القرطوسي، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1991، 1/ 244، وأساس البلاغة: 2/ 196، والمصباح المنير: الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، 2/ 469.

- وقد غلَّط الفيروز آبادي الجوهري لعدهِ الهاءَ في لفظ (عَلهَج) زائدةً، إذْ علق على ذلك بقوله: "وحكمُ الجوهريّ بزيادة الهاء غلطٌ"[48] لكن التحقيق أثبت أن أكثر علماء اللغة وأصحاب المعجمات قد عدوها زائدةً، وهذا يدعم موقف الجوهري في هذه المسألة. كما وهَّمَ الجوهري في وزن طائفةٍ من الألفاظِ كقولهِ: "ومُكوِّسٌ كـمُعَظِّمٌ "حمارٌ ووَهِمَ الجوهري فضبطهُ بقلمِهِ على مَفْعَلٍ"[49] وقد قال الزَّبيدي إن ما ذكره الجوهري يمثل لغة كما نقلهُ بعضُهُم[50].
- كما اعترض عليه لإبداله اللام راءً في قوله عن الرأس: "المُفَرْطَحُ العريضُ بدلاً مِنَ المُفَلْطَحِ باللام[51]، وإبدال اللام راءً من الظواهر اللهجية المعروفة في العربية، والعامة في عصرنا ينطقون (المُفَلْطَح) باللام ويعنون به العريض أيضا.

2. **نقد منهج الجوهري:** لقد وهَّم الفيروز آبادي الجوهري لوضعهِ طائفة من الألفاظ في هذا الموضع دون ذاك وقد حدث ذلك في (79) موضعاً، وهذا راجع إلى اختلافهما في أصالة قسم من الحروف أو زيادتها، وفي تحقيق الهمز أو تخفيفه وفي الثلاثي والرباعي ومن أمثلة النمط الأول قول الفيروز آبادي: "واحْبَنْطَأ انْتَفَخَ جَوْفُهُ وامْتَلأَ غيظاً، ووهِم الجوهري في إيرادهِ بعد تركيبِ حَطَأ"[52] أي أن الجوهري قد عد النون زائدة، وهو رأى

(48) القاموس: 1/ 207. وينظر: الصحاح: 3/ 1256.

(49) م. ن: 2/ 256، وينظر: الصحاح: 3/ 972.

(50) ينظر: التاج: 16/ 457.

(51) ينظر: الصحاح: 1/ 391 والقاموس: 1/ 248.

(52) القاموس / 1/ 12.

ومن أمثلة النمط الثاني، أي تخطئة الجوهري لعده المهموز معتلاً قوله: "الأباءَةُ كـَعَبَاءَةٍ: القصبةُ ج أباءٌ هذا موضع ذكرهُ كما حكاه ابن جني عن سيبويه لا المعتل كما توهمه الجوهري وغيرهُ"[54].

وقد أثبت التحقيق أنَّ الفيروز آبادي لم يكن مصيباً في كل ما وهَّم فيه الجوهري في هذه المسألة فعند مراجعة (تاج العروس) تبين أن الزَّبيدي قد وافق الجوهري في (23) موضعاً ورأى في مواضع أخرى أن رأي كل منهما صواب، لكن المسألة خلافية، إذ أن كلا منهما يمثل مذهباً لغوياً لا يمكن تخطئته، حدث ذلك في (26) موضعاً، وهذا يعني أن الجوهري لم يكن مخطئاً في (49) مأخذاً من مجموع ما أخذه عليه الفيروز آبادي في هذا الميدان، ولكن على الرغم من ذلك فان الزبيدي أقر توهيم الفيروز آبادي للجوهري في (30) موضعاً، إما بسكوته أو عده ما ذهب إليه وهماً أو سبق قلم[55] وإن ما ذهب إليه الفيروز آبادي يمثل رأي جمهور اللغويين.

ومن أمثلة ما وهَّم فيه الجوهري، وكان مجانباً للصواب فيه قوله: "الجَسَدُ محركة: جسمُ الإنسان... وذكر الجوهري الجَلْسَد غير سديدٍ"[56] وقد ثبت أن رأي الجوهري في زيادة اللام في (الجَلْسَدِ) يمثل رأي أكثر أئمة اللغة فلا وجه

---

(53) ينظر: التاج: 1/ 1186 – 187.

(54) القاموس: 1/ 7.

(55) ينظر: على سبيل المثال: القاموس: 2/ 126 (قمْطـَرَ)، والتاج 13/ 472 – 473.

(56) القاموس: 1/ 293.

ويبدو لنا من المثال السابق وغيره من الأمثلة الأخرى أن الفيروز آبادي لم يكن أول من وهَّم الجوهري في هذا المجال فقد سبقهُ إلى ذلك ابنُ بري ـ كما أشرنا ـ والصغاني وغيرهما. ومن اللافت للنظر أنه يتابع ابن بري والصغاني في تخطئتهما للجوهري دون أن يشير إلى ذلك في المتن، وقد نبه على ذلك الزبيدي في أكثر من موضع بمثل قوله: "هكذا ذكرهُ الصغاني وقلدهُ المصنفُ (الفيروز آبادي) في ذلك"[(60)]، وقولهُ "هكذا ذكرهُ الصغاني وقلدهُ المصنفُ على عادتِهِ"[(61)] والأعجبُ من ذلك انه ينتقد الجوهري على ذكره لفظاً في موضع ثم يعود ليذكره هو في الموضع نفسه الذي انتقد الجوهري عليه، وهذا ما حدث في لفظ (القَرْقَفَـةَ) حين قال: "والقَرْقَفَـةَ للرَّعْدَةِ مأخوذةٌ منهُ كررت القاف في أولها ووزنها عَفْعَل وهذا موضعهُ لا القاف ووهِم الجوهريُّ"[(62)] ثم عاد وذكره ثانية في (القَرْقَف)[(63)] وهذا ما حدا ابن الطيب إلى القول: "وهَّمهُ هنا وتبعهُ هناكَ

(57) ينظر: التاج: 7 / 501.
(58) القاموس: 3/ 294.
(59) ينظر: التاج: 26/ 412.
(60) م. ن: 13/ 452.
(61) م. ن: 13/ 472 ـ 473.
(62) القاموس: 3/ 151.
(63) ينظر: القاموس: 3/ 190 ـ 191.

ويتـراءى لنـا أن إلحـاح الفيـروز آبـادي علـى تـوهيم الجـوهري فـي هـذا الجانب وتكراره الوهم الواحد في اكثر من موضع، وتوهيمه في ذكره لمواضع المواد في الوقت الذي لا يوجد فيه وهم يبغي منه إشعار قارئ قاموسه أن الجوهري وإن كـان لـه فضل السبق والريـادة فـي منهجـه، فإنـه أي الفيـروز آبـادي استطاع أن يضع يده على خلل في هذا المنهج، ليغطي تقليده ومحاكاته لهذا المنهج من جهة، وليؤكد تفوقه عليه في هذه المسألة من جهة أخرى، لتبقى الارجحية لقاموسه علـى الصحاح، وهذا – في نظرنا – وجه من وجوه تحامله على الجوهري وصحاحه.

ثانياً: النقد الدلالي:

لـم يقتـصر نقـد الفيـروز آبـادي للجـوهري علـى بنيـة الألفـاظ بـل تعـداه ليشمل دلالتها المعجمية، كما لم يكتف بنقده ما تفرد في تفسير معناه، بل شمل النقد ألفاظاً رواها الجوهري عن أئمة اللغة كما سنوضح ذلك في نقده للمرويات اللغوية. وقد بلغ مجموع الأوهام في هذا المجال (75) وهماً تنوعت موضوعاتها فشملت أوهاماً تتصل بأسماء أعلام من الرجال[65]، والقبائل[66]، والمدن[67]، والمواضع[68]، والجبال[69]، والنباتات[70]،

(64) التاج: 6/ 12 (ب): هذا الرمز يشار به إلى طبعة بيروت غير المحققة، وعندما يشار إلى التاج بلا رمز فيعني ذلك الاعتماد على طبعة الكويت المحققة.

(65) ينظر: القاموس: 1/ 158.

(66) ينظر: القاموس: 1/ 311.

ووهِم الجوهري"[79].

وقد حاول صاحب الوشاح أن يدافع عن الجوهري ويرد على الفيروز آبادي، كما حاول الزَّبيدي بموضوعيته المعهودة أن يحكم بين الرجلين فوافق الفيروز

(67) ينظر: م. ن: 1/ 323.

(68) ينظر: م. ن: 1/ 28.

(69) ينظر: م. ن: 3 / 16.

(70) ينظر: م. ن: 3/ 253، 4/ 312.

(71) ينظر: م. ن: 4/ 210.

(72) ينظر: م. ن: 4/ 234.

(73) ينظر: م. ن: 4/ 255.

(74) ينظر: م. ن: 1/ 151.

(75) ينظر: م. ن: 3/ 324.

(76) ينظر: م. ن: 4/ 131.

(77) ينظر: م. ن: 4/ 245 ـ 246.

(78) م . ن: 4 / 86، وينظر : 1/ 218، 1/ 360، 3/ 329، 3/ 188، 3/ 179، 4/ 346، 4/ 304، 4/ 804.

(79) م. ن: 1/ 7.

ومهما يكن فإن هذه الأوهام أقرب إلى الأوهام التاريخية والعلمية منها إلى الأوهام اللغوية، ومعروف عن الفيروز آبادي اهتمامه الكبير بأسماء الأعلام من المحدثين والفقهاء وغيرهم، وربما كان القاموس اكثر معجم عربي اعتناء بإيرادها وإن عُدَّ هذا عيباً من عيوبه[81] . ولذلك لا نستغرب تفوقه على الجوهري في هذا الميدان، لكن في بعض الأحيان كان يغلو في نقده حد التحامل، ومن الأمثلة على ذلك تغليطه للجوهري لقوله: "والعبادلة ابنُ عباس وابنُ عُمَر وابنُ عمرو بن العاص بن وائلٍ وليس منهم ابنُ مسعود وغَلِطَ الجوهري"[82] وعند الرجوع إلى الصحاح المطبوع لم نجد ذكراً لما ذهب إليه الفيروز آبادي[83]، وهذا ما دفع الزَّبيدي إلى القول: "وليس في شيءٍ من أصول الصحاح الصحيحةِ المقروءةِ ذِكْرٌ لهُ ولا تَعَرُّضٌ، بل اقتصر في الصحاح على الثلاثة الذين ذكرهم المصنفُ، وكان المصنفَ وقَعَ في نُسْخَتِهِ زيادةٌ مُحَرَّفَةٌ أو جامعة بلا تصحيح، فبنى عليها، فكان الأولى أن يَنْسُبَ الغلطَ إليها. وقد راجعتُ أكثر من خمسين نسخة من الصحاحِ فلم أرهُ ذكرَ غيرَ الثلاثةِ، ولم يتعرض لغيرهم نَعَمْ رأيتُ في بعض النُسخِ النادرةِ

(80) تاج العروس: 9/ 154 (ب)

(81) ينظر: الجاسوس على القاموس: أحمد فارس الشدياق، دار صادر مصور عن طبعة مطبعة الجوائب، قسطنطينية 1881م، ص 305 وما بعدها.

(82) القاموس: 1/ 323.

(83) ينظر: الصحاح: 2/ 5-5 وجاء فيه: (والعبادلة: عبدُاللهِ بنُ عباس، وعبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ، وعبدُاللهِ بنُ عَمْرو بن العاص).

ولم تقتصر تخطئة الفيروز آبادي للجوهري على أسماء الرجال والقبائل والنبات والحيوان، بل ثمة أوهامٌ لغويةٌ بحتةٌ، فقد وهَّم الجوهري حين قال: النُّكُوصُ: الإحْجَامُ عَنِ الشَّيْءِ ويقال نَكَصَ على عقبيه يَنْكُصُ وَيَنْكِصُ أيْ رَجَعَ"[(85)]، إذ علَّقَ على ذلك بقوله: "نَكَصَ.... رجعَ عمَّا كانَ عليهِ من خير، خاصٌّ بالرجوعِ عن الخير ووهِم الجوهري في إطلاقِه، أو في الشَّرِّ نادرٌ"[(86)]، وقد اثبت التحقيق أن تفسير الجوهري لهذه اللفظة ولكثير من الألفاظ التي وهم في تفسيرها لهُ وجه في اللغةِ يؤيدهُ.

واللافتُ للنظر أن الفيروز آبادي قد يذكر الجوهري في تفسير بعض الألفاظ لا لوجود خطا فيما ذكره، بل لأنه اقتصر على معنى واحد ثبتت صحته لديه، وترك ما سواه: لأنه لم يصح لديه، فعد هذا الصنيع وهماً[(87)]. وقد يصادف أن يذكر الجوهري لفظاً من غير أن يعطي له معنى فينبه الفيروز آبادي على مثل ذلك كقوله: "الفَرْسَخُ ذكره الجوهري، ولم يذكر له معنى، وهو السكونُ والساعة والراحة.... ومنهُ فرسخُ الطريق ثلاثة أميالٍ هاشميةٍ واثنا عشرَ ألف ذراعٍ، أو عشرة آلاف"[(88)] . وربما لم يذكر الجوهري معنى لكونه معروفا.

---

(84) التاج: 8/ 342- 343.

(85) الصحاح: 3 / 106.

(86) القاموس: 2/ 332.

(87) ينظر: م . ن: 2/ 332.

(88) القاموس: 1/ 275 ـ276.

ومما وهم فيه الجوهري في هذا المجال إطلاقه ما وضع لأعضاء الإنسان من المسميات على أعضاء الحيوان، كاستعماله الشفة للبعير والحمار بدلاً من (المِشْفَر) و (الجَحْفَلَةِ)[89] وما صوبه الفيروز آبادي يؤكده كثير من اللغويين[90]. كما أنكر عليه أن يستعمل للذكر ما أصله للأنثى من الصفات والأسماء[91] وفي هذه أيضا اثبت التحقيق خروج الجوهري عما وضع في اصل اللغة.

ثالثا: التصحيف:

لم يترك الفيروز آبادي لفظا رأى أنَّ الجوهري قد صحَّفَ فيهِ إلا أشار إليه، وقد تم إحصاء المواضع التي أشار فيها إشارة صريحة إلى تصحفها على الجوهري فبلغت (24) موضعاً، هذا فضلاً عن (44) موضعاً فيها تصحيفاتٌ استدل عليها من سياقات نصوصها، لكنه استعمل فيها صيغَ أحكام أخرى غير التصحيف هي (الوهم) و (الغلط) و (السهو) ولم يستطع المدافعون عن الجوهري – أمثال ابن الطيب الفاسي والتادلي وغيرهما – أن يردوا عنه كل ما نسب إليه من تصحيفات، بل أقروا بأنه قد صحف – فعلا – في (30) موضعاً نذكر منها قول الفيروز آبادي: "وَهُرِئَ المالُ والقومُ كَعُنِيَ فهُمْ مُهْرُؤون اذا قتلهم البردُ او الحرُّ، وبخط الجوهري

(89) ينظر: الصحاح: 5/ 1754، و 4/ 420، وينظر: القاموس على التتالي: 4/ 90، 3/ 195.

(90) ينظر: الفصيح: أبو العباس ثعلب، تحقيق ودراسة عاطف مدكور، دار المعارف، مصر، 1984، ص 321، وأدب الكاتب: ابن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط4 / مطبعة السعادة، مصر 1963، ص 128. والفرق: أبو حاتم السجستاني، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي، جـ1 مج 37، بغداد، 1986، ص 227.

(91) ينظر: القاموس: 2/ 71، والصحاح: 2/ 713.

والذي يلفت في هذه التصحيفات أن ما يقرب من ربعها يمثل أسماء أعلام ونباتات وحيوانات، إذ بلغ عدد هذا النمط من التصحيفات (15) تصحيفاً، ومن أمثلة ذلك قول الفيروز آبادي: "والعَنَّابُ بائعُ العنبِ ووالدُ حُرَيْث النَّبْهانيّ، وقولُ الجوهريّ عَنَّابُ بن أبي حارثة غلطٌ، والصوابُ عَنَّاب بالمثناةِ فوق"[95] وقوله: "شَمَخَ الجبلُ عَلا وطالَ، والرجلُ بأنفِهِ تكبَّرَ، وشَمْخُ بنُ فَزَارةَ بطنٌ وصحفَ الجوهريّ في ذكره بالجيم"[96].

هذا فضلاً عن أن قسماً مما ذكرهُ الفيروز آبادي على أن الجوهري قد صحف فيه غيرُ موجودٍ في الصحاح المطبوع، وفي نُسخِ الصحاحِ التي اطلع عليها الزَّبيدي ومحققُ الصحاحِ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في مادة (خَضَفَ): "وفارسُ خِضَافٍ وهمٌ للجوهري والصوابُ بالصاد"[97]. مع أن الجوهري لم يذكر في مادة (خَضَفَ)[98] "فارسُ خِضَافٍ" ولا في مادة (فَرَسَ)[99]،ولهذا قال الزَّبيدي: " وهذا الوهمُ لا أصلَ لهُ، فانَّ الجوهري لم يذكرهُ في هذا الحرف، وإنما ذكره في

(92) القاموس: 1/ 35، وينظر: م . ن: 1/ 115 ـ 116 و 1/ 175، و 2/ 40.

(93) م . ن: 2/2.

(94) م. ن: 2/ 204.

(95) م . ن: 1/ 112.

(96) م . ن: 1/ 272، وينظر: 1/ 133 و 203، 286.

(97) م . ن: 3/ 139.

(98) ينظر: الصحاح: 4/ 1351 ـ 1352.

(99) م . ن: 3/ 957 ـ 958.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن الفيروز آبادي كان يكرر نسبة التصحيف إلى الجوهري على اللفظ الواحد في موضعين من ذلك انه أخذ عليه تصحيفه (أساحَ) الفرسُ بِذَنَبِهِ أي أرْخاهُ، لذكره إياه بالشين (أشَاحَ)[103] فقال "أشاحَ الفرسُ بذنبهِ صوابُهُ بالسين المهملة، وصحفَ الجوهري، وإنما أخذه من الليث"[104] ومثل ذلك فعل في ثلاثة ألفاظ أخرى، ولم ينبه على هذا التكرار إلا في موضع واحد فقط، وسكت في المواضع الثلاثة الأخرى.

ولم يقتصر على رميه الجوهري لتصحيف الألفاظ اللغوية، بل شمل الشواهد الشعرية والمرويات أيضا، وقد بلغ عدد الشواهد التي ذكر أنَّ الجوهري قد صحفَ فيها (9) شواهد، من ذلك قوله: "وقول الجوهري الهَيُشُورُ شَجَرٌ وأنشدَ:[105]

لُبَاية مِنْ هَمَقٍ هيْشُورِ

(100) ينظر: الصحاح: 4/ 1351.

(101) التاج: 6/ 89.

(102) الصحاح: 4/ 1351 (هامش المحقق).

(103) القاموس: 1/ 283، وينظر: الصحاح: 1/ 379.

(104) م . ن: 1/ 240.

(105) ينظر: م . ن: 4/ 318 و 161، 165، و 2/ 140 و 149.

تصحيف والصواب هَيْشُوم بالميم والرجزُ ميميٌّ[106] وقد ثبت أن الجوهري قد صحف في هذا الشاهد.

أما عدد المرويات اللغوية التي رأى انه قد صحف فيها فهو (4) مرويات إحداها رواية الجوهري (أشاح) التي أخذها عن الليث كما ذكر ومن ذلك أيضا ما ذكره الجوهري رواية عن أبي عبيدٍ بقوله: "أبو عبيد: الخَزَاءُ بالمَدِّ نَبْتٌ"[107] فاعترض الفيروز آبادي على هذه الرواية بقوله: " والحَزّا ويُمَدُّ نَبْتٌ، الواحدةُ حَزَاةٌ وحَزَاءَة، وغلِط الجوهري فذكرهُ بالخاءِ"[108].

وقد أثبت أن التصحيف قد حصل فعلاً في هذه الرواية أيضا. هذا فضلاً عن نسبة التصحيف إليه في رواية ثالثة عن الأصمعي ورابعة عن ابن السكيت[109] وأثبت التحقيق أن الجوهري لم يصحف الرابعة.

يتضح مما تقدم أن الفيروز آبادي كان ينسب التصحيف إلى الجوهري، سواء أكان التصحيف منه أم من نساخه أم انه قد وقع في أصل الرواية نفسها: ونقله الجوهري على عواره، وهذا ما جعل الزبيدى يستغرب من الفيروز آبادي هذا الصنيع بقوله: "فلا أدري كيف ينسب الغلط إلى الناقل"[110]. والحق إن التصحيف يمثل ظاهرة لم يسلم من الوقوع فيه أحد من اللغويين. سواء الذين سبقوا الجوهري

---

(106) القاموس: 2/ 167.

(107) الصحاح: 6/ 2327.

(108) القاموس: 4/ 318.

(109) ينظر: م . ن: 1/ 31 و 61.

(110) التاج: 8 / 155.

أما استعمالُ الفيروز آبادي لمصطلح التحريف في نقده لمدونـةِ الجوهري فجـد قليـل، إذ لـم يـستعمله إلا فـي موضـعين، جـاء الأول مقرونـا بمـصطلح التصحيف ويمثل ذلك قولـه: "وقول الجوهري إذا كانت الإبلُ سِمَاناً قِيلَ بها زرَّةٌ تـصحيفٌ قبيحٌ وتحريـفٌ شنيعٌ، وإنمـا هـي بَهَـازرَةٌ علـى وزن فَعَالِلَـةٍ، وموضـعهُ فصل البـاء"(112) وقد شك محقق الصحاح في كون هذا التحريف من الجوهري نفـسه(113)، وهـو محـقٌ فـي شـكهِ، وجـاء الثـاني فـي معـرض نقـده لـشواهد الجوهري وتمثل ذلك بقوله: "وغَلِطَ الجوهري فحرَّفَ بيتَ الوليد بن عقبة"(114). وسـنتحدث عـن هـذا الـشاهد فـي نقد شـواهد الجـوهري فـي القـسم الثـاني مـن هـذا البحث إن شاء الله.

---

(111) ينظر على سبيل المثال: مادة كتابي: التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الاصبهاني (360هـ)، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري (382هـ) وغيرهما.

(112) القاموس: 2/ 40.

(113) ينظر: الصحاح: 2/ 669 (هامش المحقق).

(114) القاموس: 1/ 40.

Abstract

Dr. Ameer Baheer [*]

This study examines Fayruuz Abaadi's dictionary: Qamus AL-Muhiit (817 AH), Particularly the entries whereby the author criticses Al-Jawhari's sictionary Al-Sihah (d.400 AH). The study takes the stance of an arbitrator by First analysing those areas of criticism and concomitant justifications and verifying them by appealing to claims or counterclaims available in reliable linguistic resources.

(*) University of Mosul.